

من مختلف المسميات والدرجات الوظيفية في قطاعات الوزارة

ترقية 894 موظفا في «الكهرباء» بالاختيار



علي الموسى

اعتمد وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة المهندس علي الموسى كشوف درجات الترقيات بالاختيار للعاملين في وزارة الكهرباء والماء للعام الجاري. وتضمنت الكشف التسي تم اعتمادها ترقية 894 موظفا من مختلف المسميات والدرجات

الوظيفية في قطاعات الوزارة كافة. ويأتي ذلك في إطار حرص الوزير الموسى على الانتهاء من إعداد كشوف الموظفين المشمولين بهذه الدرجات دون تأخير أو تباطؤ حتى يتمتعوا بالدرجات الوظيفية التي يستحقونها، مثمنا جهودهم ومتمنيا لهم دوام التوفيق وبذل المزيد من التفاني والعطاء.

«الشؤون» تشهر جمعية المطالعة التعاونية الاستهلاكية



وزارة الشؤون

أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والت تنمية المجتمعية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العقاري

مبارك زيد العرو قرارا بإشهار جمعية المطالعة التعاونية الاستهلاكية والنظام الأساسي المرافق لهذا القرار.

«السكنية»: أنجزنا أكثر من 36 ألف معاملة خلال يونيو الماضي



المؤسسة العامة للرعاية السكنية

وقامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية ممثلة في إدارة خدمة المواطن بإنجاز 36413 معاملة خلال شهر يونيو الماضي منها 749 طلبا إسكانيا جديدا إضافة إلى إجراء 652 معاملة للتخصيص و1961 معاملة لبذل الإيجار. وأشارت إحصائية المؤسسة إلى أن إدارة خدمة المواطن أجرت في الشهر ذاته 109 معاملات للتبادل بالإضافة إلى 66 معاملة للتنازل،

290 طلب توثيق للوحدات السكنية علاوة على فتح 70 ملفا جديدا تتعلق بالساكنين المؤجرة. وقدم قسم استقبال 17457 شهادة لمن يهمه الأمر، واستطاعت خدمة العملاء الهاتفية في قسم الاتصال استقبال 3256 مكالمة مباشرة من المواطنين. وذكرت الإحصائية أن مجموع عدد معاملات الدورة المستندية المقدمة عن طريق مبنى المؤسسة

الجلالوي: دعامة رئيسية لاتخاذ الإجراءات الفاعلة لمكافحة كل أنواع الجرائم تعاون قانوني وقضائي بين الكويت والجزائر



التوقيع على البرنامج التنفيذي بين وزير العدل للبلدين

للتطرفين بتبادل الخبرات والتجارب بشأن المناهج الدراسية والتدريبية للمعاهد والمدارس. وأشاد الوزير الجزائري بأهمية رقمنة الإدارة القضائية والتحكم فيها لافتا في هذا الإطار إلى التجربة التي عاشها العالم في ظل جائحة فيروس كورونا إذ برزت أهمية التقنيات التكنولوجية لتوفير العديد من الخدمات على مستوى قطاع العدالة كإجراءات في العمل القضائي والإداري لجهاز قطاع العدالة.

ويشمل برنامج التعاون العديد من المجالات لا سيما أهمية ترقية التعاون القانوني والقضائي في المجال الجزائري والمدني والكيفيات العملية لترسيخ المبادئ الدستورية وحماية حقوق الإنسان إضافة إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها.

ويسمح البرنامج التنفيذي بتعزيز التعاون بين المركز الجزائري للبحوث القانونية والقضائية ونظيره معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومن شأنه كذلك أن يؤسس لوضع اتفاق ثنائي بين المؤسسات وكذا تبادل الدراسات القانونية والقضائية.

خلال برنامج زمني محدد. من جهته أكد وزير العدل الجزائري أن التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون بين الجزائر والكويت يأتي تعزيزا لعلاقات التعاون بين وزارتي العدل في البلدين باعتباره إحدى آليات وضع حيز التنفيذ لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين بتاريخ 5 أبريل 2015.

ونوه طيب في كلمة له عقب مراسم التوقيع بأهمية تنمية المورد البشري الذي أضحي لب السياسات الاستثمارية المعاصرة ويلعب دورا هاما في مواكبة تطورات العصر الرقمي مضيفا أن البرنامج التنفيذيخصص حيزا هاما لتكوين وتدريب القضاة يسمح

ثلاث اتفاقيات للتعاون القانوني والقضائي في المجالات المدنية والجزائية وتسليم المجرمين والتي ما كانت لتتحقق لولا الجهود المخلصة والخبرة من أجل ترسيخ وتطوير وتعزيز آليات وإجراءات التعاون بين البلدين.

وأشار الجالوي إلى أن مشروع البرنامج التنفيذي يعد ثمرة للجهود المتواصلة بين البلدين في التباحث بالشؤون العدلية ومسائل التعاون القانوني والقضائي مضيفا أن الجانبين عملا من خلال روافد التعاون المشترك بين وزارتي العدل في البلدين على بلورة مجريات كافة التعاون ضمن الأطر العدلية الثنائية والعمل على تنفيذها واقعا من

بهدف تقييد معدلات ارتكابها المتنامية على كافة المستويات ومن ثم الحد من تداعياتها الخطيرة على مجتمعاتنا.

وأشار الوزير إلى أن التجاذبات الدولية والتي تتعلق بقضايا أساسية بالغة الأهمية وكثرة التغيير للأنماط المستحدثة تفسر مصير وأمن واستقرار الدول العربية بشكل عام وبلدينا بشكل خاص.

وجدد وزير العدل حرص القيادتين السياسية والجزائرية على توطيد أسس العلاقات الثنائية المميزة وإنجاح كافة السبل الكفيلة بتحقيق التعاون الأمثل بين البلدين وتابع أن جهود البلدين أثمرت بالتوقيع على

وقعت الجزائر والكويت أمس الثلاثاء على برنامج تنفيذي للتعاون الثنائي بين البلدين في مجال القضاء بهدف إلى تطوير العمل القانوني وتشجيع تبادل التجارب والخبرات وتنمية المورد البشري. ووقع البرنامج التنفيذي عن الجانب الكويتي وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة الكويتي المستشار جمال الجالوي فيما وقعه عن الجانب الجزائري وزير العدل عبدالرشيد طيب.

وقال الجالوي في كلمة عقب مراسم التوقيع على البرنامج إن هذه الاحتفالية تنزامن مع مناسبة عزيزة على قلوب الشعبين الجزائري والكويتي مليئة بالفخر والمجد والعزة ألا وهي ذكرى عيد استقلال الجزائر مؤكدا في السياق حرص دولة الكويت في سعيها من أجل بحث واتباع السبل المثلى في مجالات التعاون مع الجزائر كافة بما فيها المجالين القانوني والقضائي.

وأضاف المستشار الجالوي أن البلدين يحذوهما إيمان راسخ بأن أنماط التعاون باتت تمثل الدعامة الرئيسية نحو اتخاذ الإجراءات الفاعلة لمكافحة كافة أنواع الجرائم بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وجرائم الفساد

مساحته بلغت 3 آلاف متر مربع

فرق الإطفاء سيطرت على حريق بسوق الخيام والأضرار اقتصرت على الماديات



جانب من الحريق



رئيس قوة الإطفاء العام ونائب الرئيس لقطاع مكافحة ومدير إطفاء محافظة العاصمة يشرفون على عملية مكافحة

المؤقتة التي انشئت في سوق الخيام ساهمت في الحد من انتشاره لحين وصول الفرق الرئيسية. وأوضحت الإدارة بأن الخسائر اقتصرت على الماديات فقط مبينة أن فرق التحقيق باشرت عملها لمعرفة أسباب الحريق وملا بساته.

واشرف على عمليات مكافحة رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد ونائب الرئيس لقطاع مكافحة اللواء جمال ناصر ومدير إطفاء محافظة العاصمة العقيد أحمد حمود.



أحد رجال الإطفاء خلال مكافحة الحريق

وتطويقه لعدم امتداده الى القسائم المجاورة مبينة ان نقطة الإطفاء

بلغت 3 آلاف متر مربع وقد باشرت الفرق في مكافحة الحريق

واضافت انه عند وصول الفرق تبين ان مساحة الحريق

اعلنت قوة الإطفاء العام ان أربعة فرق تابعة لها تمكنت من السيطرة على حريق اندلع بسوق الخيام الكائن في منطقة الري أمس الثلاثاء واقتصرت الاضرار على الماديات. وقالت ادارة العلاقات العامة والإعلام في بيان صحفي ان ادارة العمليات المركزية تلقت بلاغا فجر أمس يفيد بنشوب حريق في سوق الخيام وعلى اثره تم توجيه فرق إطفاء من مراكز الشويخ الصناعية والعارضية والشهداء والسلامية بدعم من مركز الإسناد.

في إحصائية لـ «الداخلية» خلال الفترة من 10 حتى 16 الجاري

توقيف 7 بـ «مخدرة» وفص 17 مشاجرة في أسبوع



جانب من المخالفين

كما تم ضبط وتحويل 7 أشخاص لحيازة مواد يشتبه في أنها مخدرة وشخص بحالة سكر و12 مركبة مطلوبة قضائيا و23 حادثا موريا الى جهات الاختصاص وأسفرت الحملات عن تسجيل 836 مخالفة موروية متنوعة وتنفيذ 506 عمليات أمنية ومروية. من جهة أخرى، أعلنت الإدارة العامة للعلاقات العامة والتوجيه المعنوي في وزارة الداخلية في بيان لها عن تمكن الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة من ضبط 22 مخالفا لقانون الإقامة والعمل من مختلف الجنسيات خلال حملة أمنية على عدد من المناطق. وتمت إحالتهم الى جهات الاختصاص، وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

كشفت الإحصائية الصادرة عن شرطة النجدة خلال الفترة من 10 وحتى 16 الجاري عن تسجيل 836 مخالفة موروية وتنفيذ 506 عمليات أمنية ومروية، وضبط وتحويل الأشخاص والمركبات المطلوبين إلى جهات الاختصاص الى جانب التعامل مع العديد من المشاجرات في مختلف المناطق.

وقال بيان بهذا الخصوص ان حملات الإدارة العامة لشرطة النجدة والتي تنفذها بمختلف المناطق لفرص الأمن وضبط المخالفين والمطلوبين للقانون، تم خلالها فض 17 مشاجرة وضبط شخص مطلوب بحكم جزائي وشخص إلقاء القبض و40 شخصا متغيبا و37 شخصا لانهاء الإقامة و49 شخصا بدون إثبات رسمي.